ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2026 المجلد: العاشر العدد: الأول ص.ص: 893- 901

أثر استخدام التحول الرقمي على الأمن القانوني

The impact of digital transformation on legal security

محمد سي ناصر*
كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق
جامعة عمار ثليجي الأغواط
مخبر بحث القانون وتطور المجتمع
m.sinacer@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 27/ 02/ 2026 تاريخ قبول المقال: 02/ 03/ 2026 تاريخ نشر المقال: 31/ 03/ 2026

الملخص:

القانون هو ضمان لأمن الأشخاص يحمي الحريات والحقوق ويكفلهما معا، وبهذا سمي بالأمن القانوني، وظل لوقت طويل في خدمة الأفراد من دون المساس بحريات وحقوقهم، لكن وبظهور الرقمنة أو ما يسمى بالتحول الرقمي صار الأمن القانوني في خطر لما للتحول الرقمي من درجة تأثير على الأمن القانوني، في التطبيق فكلاهما يؤثر ويتأثر، أردنا في خضم هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أثر استخدام التحول الرقمي على لمن القانوني، وذلك من خلال اشكالية رئيسية ما مدى تأثير استخدام التحول الرقمي على الأمن القانوني؟

للإجابة على هذا الإشكال وضعنا الخطة التالية المبحث الأول الثاني التكنلوجيا والتقنيات الحديثة في عمل القانون، والمبحث الثاني استخدام تكنلوجيا الاتصال للإعلام بالقانون لغرض تحقيق الأمن القانوني، استعملنا المنهج التحليلي لتحليل أثر كل من التحول الرقمي والأمن القانوني عند الاستعمال.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الأمن القانوني، التأثير، الإستخدام.

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2026 المجلد: العاشر العدد: الأول ص.ص: 893- 901

Summary:

The law is a guarantee of the security of people. It protects freedoms and rights and guarantees them together. This is why it is called legal security. This has been in the service of individuals for a long time without any infringement on their rights and freedoms. However، with the advent of digitalization or what is called digital transformation، legal security has become in danger due to the degree of digital transformation's impact on it. After this presentation، the main problems appeared to us: What is the impact of the use of digital transformation on legal security? To answer this problem، we proposed two studies. The first deals with the extent of the impact of modern technology on the work of law، and the second section deals with the use of communication technology to inform the law.

We used the analytical approach to analyze the mutual impact of both digital transformation and legal security.

Keywords: digital transformation، legal security، influence، use.

مقدمة :

إذا كان القانون هو من يحمي الأفراد والمجتمع ويسعي إلى تحقيق الأمن والعدالة، فلا شك في ذلك لما يراد من أن استعمال الرقمنة أو ما يسمي بالتحول الرقمي هو الأخر يجعل من القانون يتطور يطبق بكل مصداقية ومن دون تكليف، لكن على العكس من ذالك فقد يتهاون في تطبيق وتستعمل الرقمنة في غير محلها فهذا كذالك يشكل خطرا علم ما يسمي الأمن القانوني من هذا الطرح يمكن طرح الإشكالية التالية ما مدى تأثير استخدام التحول الرقمي على الأمن القانوني؟

يمكن الاجابة على هذه الاشكالية في مبحثين الأول تأثير استخدام الرقمنة على القانون، والمبحث الثاني: دور الشكلية أو الكتابة في تدعيم المن القانوني.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2026 المجلد: العاشر العدد: الأول ص.ص: 893- 901

المبحث الأول: تأثير استخدام التكنلوجيا الحديثة في عمل القانون:

ان العصر الحالي هو عصر تكنلوجيا بامتياز وتقنيات المعلومات، وان القانون هو مقياس لتقدم الشعوب فإن هذا الأخير قد تأثر بما افرزته التكنولوجيا من تقنيات، المر الذي جعنا نقول بتكنلوجيا القانون، ومن نجد تأثير التكنلوجيا واضح في عديد القوانين كالقانون الجنائي، البيئي، الصحة .... وغيرها من القوانين ومنه نستنتج ما يلي:

المطلب الأول: تقننة القانون (توجه القانون نحو التقنية) والقانون علم للتنظيم كالهندسة

تطور القانون من قانون تقليدي يمر عبر وسائل تقليدية الى قانون تقني يستعمل تقنيات حديث في التطبيق منها:

الفرع الأول : تقنية القانون (توجه القانون نحو التقنية):

تغيرت القواعد القانونية بتطور التكنلوجيا، إلى قواعد تقنية تتجاوز النظرة التقليدية للقانون من حيث كونها آمرة ومكملة وحي مصدر الزامها هي القواعد التقنية التي تحكمها كقواعد الفيزياء أو الهندسة،[1] كما قد أدى تراجع مجلات تطبيق القوانين الكلاسيكية كالقانون المدني لفائدة القوانين التقنية مثل العقد بأن أصبح عقدا إلكترونيا وكذا تقننة الشركات بظهور الشركات الافتراضية ، وأيضا في مجال القانون الدستوري والإداري لم يسلم من هذا التأثير بظهور الحكومة الإلكترونية ، الإنتخاب الإلكتروني، القرار والعقد الإداري الإلكتروني ،كذلك قانون العقوبات تدخل لتجريم ومعاقبة أفعال متعلقة مرتبطة اساسا باستعمال التكنولوجيات او ما يعرف بالجرائم المعلوماتية ليتحول القانون من غاية اجتماعية الى مجرد وسيلة عمل او قاعدة عمل يوفر حكمها تقنين التقنية في حد ذاتها من حيث كونها وقائع نافعة او ضارة.[2]

الفرع الثاني: القانون علم للتنظيم كالهندسة:

[1] عجة الجيلالي، مدخل للعلوم القانونية، نظرية القانون ، المجلد 1 .، الجزائر ، 2009 . ص229 ،230

[2] فاطمة الزهراء بوجمعة ، تأثير التطور التكنولوجي وتقنيات المعلومات على تحقيق الأمن القانوني ، مجلة الفكر المتوسطي المجلد 11 العدد 01 ، 2022 ، ص 468 . .

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2026 المجلد: العاشر العدد: الأول ص.ص: 893- 901

القانون لم يعد وسيلة لقض النزعات والخلافات وتحديد من أخطأ ومن هو على صواب ومن هو الضحية وكيفية تعويضه والدفاع عن الفرد من تصرفات الادارة ، أداة لتقويم سلوك الفرد على المستوى تنظيم جماعي معين،[3] حيث أصبحت مواضيع القانون تعالج الأنشطة والاوضاع والعلاقات والعمليات والظواهر والتجمعات المراد تنظيمها، لان القاعدة اصبحت تخاطب الوضعيات القانونية التي يتواجد فيها الأشخاص [4]– ومن العوامل المؤثرة في القاعدة القانونية ، هي ردود أفعال الشخص من المؤثرات المحيطة به شخصية كانت او تقنية كوسائل الاعلام والأنترنت وتأثيرها على الشخص وتصرفاته ، فهذه الوسائل التقنية التي تتسم بالسرعة قد تعد ضارة بالعدالة بحيث تؤثر في نفسية القضاة ورجال القانون ككل ، فعوض أن يتخذوا قرارات متوازنة تحقق العدالة سيجدون أنفسهم ملزمون لمسايرة التكنلوجيا عند مباشرتهم اعمالهم ، ومثل هذه المخاطر تكثر أمام عدم وجود أخصائيين لتحليل هذه الظاهرة .

المطلب الثاني: النشر الإلكتروني للجريدة الرسمية وتحقيق فكرة العلم بالقانون ودور الشكلية أو الكتابة الإلكترونية في تدعيم الأمن القانوني:

كلاهما هم من نتاج تأثير التحول الرقمي علي المن القانوني، لم تعد هاته الوسائل تحمل الطابع التقليدي بل تطورت وصارت تحمل الطابع الإلكتروني المتطور:

الفرع الأول : النشر الإلكتروني للجريدة الرسمية وتحقيق فكرة العلم بالقانون :

يرى عض الفقهاء أنه "على الرقم من ان الجريدة الرسمية هي الوسيلة التقليدية الوحيدة في إيصال القانون لعلم الكافة إلا أنه بالتطور التكنولوجي أصبحت الجريدة الرسمية الإلكترونية" ،[5] ولتحقيق فكرة لا يعذر بجهل القانون، وأن الجرائد اليومية ليست في متناول الجميع ،وعليه ومن هذا الطر يمكن القوق بان

[3] عمار بوضياف ، المدخل للعلوم القانونية ، النظرية العامة للقانون وتطبيقاتها في التشريع الجزائري ، الجزائر دار الريحانة

[4] Paillusseau. J (1996) le droit est aussi une science d organisation rev ssoc (15)

[5] علي فيلالي ، مقدمة في القانون ، موقع للنشر سنة 2005 الجزائر ص244

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2026 المجلد: العاشر العدد: الأول ص.ص: 893- 901

القانون لا يمكن الذهاب إليه بل القانون من يأتي على الفرد [6]، وفي الجزائر فإن موقع امانة الحكومة هو من يتصدر المواقع الإلكترونية في التأثير علي الأمن القانوني.[7]

وعليه فعملية النشر بالجريدة الرسمية الالكترونية هي مطلب تطولي يجب على الحكومة ان تستعمله طبقا للمرسوم (88 -131 -1988) المنظم للعلاقات بين الغدارة والمواطن.

المبحث الثاني: دور الشكلية أو الكتابة في تدعيم الأمن القانوني:

تعد الشكلية من بين أفضل الوسائل التي يلجأ اليها المشرع لتحقيق الأمن والاستقرار في بعض المراكز القانونية، وتعرف الشكلية بأنها "المظاهر الخارجية التي يفرض على الأفراد اتباعها في تصرفاتهم لإمكان ترتيب آثار قانونية معينة، وبذلك يضاف إلى العنصر الداخلي عنصر خارجي يؤكد وجوده ويضمن مفعوله في نطاق القانون ولعل الشكلية الإلكترونية هي من أشكال التحول الرقمي المباشر على المن القانوني:

المطلب الأول : الأخذ بالشكلية وتدعيم الأمن القانوني و الأمن القانوني يرتبط بالأمن التقني كأثر للتكنولوجيا

وهما من أثر استخدام التحول الرقمي في الأمن القانوني :

الفرع الأول: الأخذ بالشكلية وتدعيم الأمن القانوني :

من بين الأثر المباشر لاستخدام التحول الرقمي وتدعيمه للأمن القانوني هو أن المشرع الجزائري اعترف بحجية الكتابة الإلكترونية بشروط معينة خاصة التأكد من هوية الشخص الذي أصدر الكتابة ،وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها ، وهو ما نصت عليه المادة 323 مكرر من القانون المدني المعدل والمكرر ، تطبيقا لنفس المادة 327 الفقرة 2 من نفس القانون لم يفصل في مواصفات التوقيع

[6] سمير عبد السيد تناغو (2000) ، النظرية العامة للقانون ، مصر منشاة المعارف ، ص601

[7] www -1 dz،joradp، موقع الأمانة العامة للحكومة :

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2026 المجلد: العاشر العدد: الأول ص.ص: 893- 901

الإلكتروني ، بل جعل الاعتداد به مرتبط بالشروط التي تحديدها في المادة 323 مكرر[8] ، وحتي المرسوم التنفيذي 07 –162 لم يفصل في أحكامها بل ربطها اكثر بالأساليب التقنية لإنشاء التوقيع ، وأساليب تقنية لفحص التوقيع ،أما التوقيع الإلكتروني فهو أسلوب عمل يستوجب للشروط المحددة في المادتين 323 مكرر و323مكرر.

الفرع الثاني: الأمن القانوني يرتبط بالأمن التقني كأثر للتكنولوجيا:

يعتبر الأمن والاستقرار في التصرفات القانونية بالطرق الإلكترونية ليس قانوني بل أيضا تقني ،والأمن لا يمكن أن يكون قانونيا حتي يكون قبل كل شيء تقني ، وفي هذ المجال يمكن الجمع بين بفاء واستمرار التصرف القانوني في وجود الإلكترونية مع امكانية اثباته ، فالحديث عن العلم وتقنيات المعلومات والتكنولوجيا ككل في تحقيقها للأمن القانوني والاستقرار لا يكون دون تحديد قدرة الاجراءات والشكليات الإلكترونية على ضمان الثقة بمجرد التصرف ، ويكون ذاللك عن طريق الربط الفعلي ، للتصرف بصاحبه الذي يعده ويحفظه في ظروف تضمن سلامته.[9]

المطلب الثاني: التقاضي الإلكتروني يساعد على حماية المراكز القانونية وتحقيق الأمن القانوني

عرج التحول الرقمي علي القضاء بما يسمي التقاضي الإلكتروني كوسيلة متطورة وهامة تقنية أثرت في تحقيق المن القانوني ، سمي ذلك بالتقاضي والمحاكم الإلكترونية، بحيث لم يعد التقاضي ذالك الشكليات الإجراءات التي تتطلب تقديم سندات ملموسة ، بل صار مجرد تنظيم تقني معلوماتي للمتقاضين ، تسحل دعواهم وتقدم أدلتهم وحضور جلسات المحاكمة تمهيدا للوصول عل الحكم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الإلكتروني والتي هي جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة الاتصال بالمتقاضين دون حضورهم الشخصي ومباشرة إجراءات التقاضي من خلال هذا النظام ، وهو يوفر لنا الشفافية وسرعة الحصول على المعلومات ليصبح تسجيل الدعوى وتسليمها إلكترونيا علي موقع في شبكة الأنترنت ، ، دفع الرسوم

[8] انظر المرسوم التنفيذي 07 –162 المؤرخ في 30 ماي 2007 والمتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من انواع الشبكات بما فيها السلكية ولاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية ةالاسلكية .

[9] فاطمة الزهراء ، مرجع سابق ذكره ص 478

وتقديم الوثائق والعرائض الجوابية وتقارير الخبرة كلها تكون بنفس الطريقة ، وحتى هيئة الدفاع تكون غير ملزمة بالانتقال للمحكمة بل تباشر مهامها على الشبكة

الفرع الثاني: بروز فروع جديدة للقانون ومصطلحات تكنو قانونية:

مع كل تطور في حياة الأفراد والمجتمعات تبرز قوانين جديدة ومصطلحات جديدة ولعل ذالك كان بفضل التحول الرقمي.

أولا: ظهور فروع جديدة للقانون: ان التغير في طبيعة العلاقات بين الاشخاص نتيجة التطور التكنلوجي ومن بين هذه القوانين قانون التهيئة والتعمير، قانون الصحة، قانون حماية المعطيات الخاصة، والتي تكون كلها قد استخدمت الرقمنة، [10]ومنه نجد ان الرقمنة فتحت المجال لظهور فروع جديدة للقانون وعززت الأمن القانوني.

ثانيا: بروز مصطلحات تكنو تقنية: بالتطور الرقمي وبقاء الانسان العنصر الثابت في المخاطبة القانونية، فلا شك أن الوضعيات القانونية، مما يستدعي بروز مصطلحات قانونية تظهر لنا مدي التأثير الواضح للتحول الرقمي عل تحقيق الأمن الرقمي، ومن امثلتها العقد الإلكتروني، الاقتصاد الرقمي، التجارة الإلكترونية، وغيهم

الخاتمة :

التحول الرقمي تطور تكنولوجي أثر بالدرجة الأولي علي الإنسان في حياته فغيرها ، بحيث استخدمه في الأمن القانوني مما توفرت له الحماية القانونية الحديثة ، في شتى المجلات ليبقي الإنسان المحو ر في الترسانة القانونية من هذا ا الطرح يمكن أن نستنتج الانتائج والمقترحات التالية :

أولا : النتائج :

1-استخدام التحول الرقمي أثر على الأمن القانوني .

2- حاجة الأمن القانوني للتحول الرقمي ،العلاقة بينهما تكاملية .

[10]بسعود حليمة ،العلاقة التبادلية بين الأمن القانوني والتكنلوجيا الرقمية ، ملتقي الوطني تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمن القانوني للمواطن ، جامعة زيان عاشور الجلفة . الجزائر

3- استخدام التحول الرقمي في مجال القانون طور منه .

4- التحول الرقمي سلاح ذو حدين علي الحياة الانسانية .

ثانيا :

1-علي المشرع الجزائري أن يصدر نصوص قانونية تجب تعميم إستعمال الرقمنة في القانون .

2 - استحداث آليات تسهر علي تطبيق التحول الرقمي في الأمن القانوني .

3 -يجب استخدام الرقمنة لأجل الأمن القانوني .

4 – علي المشرع الجزائري الاستعانة بالتجارب الدولية في مجال استخدام التحول الرقمي .

المصادر والمراجع :

المصادر :

القوانين :

1-المرسوم (88 -1313- 1988) المنظم للعلاقات بين الإدارة ةالمواطن .

2 المرسوم التنفيذي رقم 107 – 162 –المؤرخ في 30 ماي 2007 والمتعلق بنظام استغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها الاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية والاسلكية .

المراجع :

الكتب :

1-عجة الجيلالي ، مدخل للعلوم القانونية . نظرية القانون ، مجلد 1 ،دار الخلدونية، الجزائر، 2009 .

2- علي فيلالي ، مقدمة في القانون ، موفم للنشر الجزائر ، 2005

المجلات العلمية :

1-فاطمة الزهراء بوجمعة، تأثير التطور التكنولوجي وتقنيات المعلومات على تحثيث الأمن القانونى، مجلة الفكر المتوسطى . مجلد 11 ، العدد 01 ، سنة 2022.

المراجع بالفرنسية :

Paillusseau j (1996) le droit est aussi une science يعتبر المنdoriganisation rev ssoc